الأمم المتحدة S/2007/421

مجلس الأمن

Distr.: General
11 July 2007
Arabic
Original: English

تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا وأبيدجان وكينشاسا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

أولا – مقدمة

١ – يتألف هذا التقرير، المقدم من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، من ثلاثة أجزاء قائمة بذاتها تغطي زيارات مجلس الأمن إلى أديس أبابا، والخرطوم، وأكرا، وأبيدجان، وكينشاسا على التوالي. وينتهي كل جزء بتوصيات محددة مقدمة إلى مجلس الأمن. وقد صدر هذا التقرير في أعقاب الإحاطة التي قدمها إلى المجلس رؤساء بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5706).

٢ – وأبلغ رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/347)، الأمين العام بأن أعضاء مجلس الأمن قرروا إيفاد بعثة إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا وأبيدجان وكينشاسا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وترد اختصاصات البعثة وتشكيلها في المرفق الأول لهذا التقرير. وكانت البعثة بقيادة كل من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، السير إمير جونز باري، والممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، السفير دوميساني كومالو. وغادرت البعثة نيويورك في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وزارت مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، ثم الخرطوم وأكرا.

ثانيا – أديس أبابا والخرطوم وأكرا

٣ – خلال زيارة البعثة لمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، اجتمعت بالرئيس، ألفا عمر كوناري، وأعضاء آخرين من مفوضية الاتحاد الأفريقي (بمن فيهم مفوض السلام والأمن، سعيد دجنيت)، ومن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

120707 120707 07-42239 (A)

٤ - وفي الخرطوم، التقت البعثة برئيس السودان، عمر حسن البشير؛ وكبير مساعدي الرئيس، مني أركو مناوي؛ ووزير الشؤون الخارجية، لام آكول؛ والممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، السفير عبد المحمود عبد الحليم محمد؛ وولاة ولايات دارفور الثلاث، وغيرهم من كبار مسؤولي حكومة الوحدة الوطنية؛ فضلا عن قيادة بعثة الأمم المتحدة في السودان. ورافق بعثة المجلس أثناء اجتماعاتها في الخرطوم، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في السودان، تاييه - بروك زَريهون.

٥ - وفي أكرا، اجتمعت البعثة بالرئيس جون كوفور، رئيس جمهورية غانا، والرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي، إضافة إلى نانا أكفو - آدو، وزير الشؤون الخارجية.

ألف - الخلفية والسياق

٦ - تهدف زيارة بعثة مجلس الأمن إلى أديس أبابا وأكرا إلى تبادل وجهات النظر مع قيادة الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي حول سبل النهوض على أمثل وجه بالعلاقات بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن العلاقات مع المنظمات الإقليمية الأخرى، في مجال صون السلم والأمن في أفريقيا. وسعت البعثة أيضا إلى مناقشة آليات إقامة روابط أوثق بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب الصراعات، والوساطة، وحفظ السلام وبناء السلام، ووسائل دعم وتحسين قاعدة الموارد والقدرات المتوفرة لهياكل السلام والأمن داخل الاتحاد الأفريقي.

٧ - وكانت البعثة تأمل أن تبحث مع مسؤولي الاتحاد الأفريقي الأوضاع في إثيوبيا وإريتريا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وكوت ديفوار ومنطقة البحيرات الكبرى (جيش الرب للمقاومة). وقدم الاتحاد الأفريقي أيضا إحاطة إلى البعثة عن الحالة في جزر القمر.

٨ - وزارت بعثة مجلس الأمن الخرطوم، بناء على دعوة من حكومة السودان، على نحو ما أُعرب عنه في الرسالة المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة. وكان الغرض من الزيارة هو إعادة تأكيد التزام المجلس بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه، وإعادة تأكيد تصميم المجتمع الدولي على مساعدة السودان على تحقيق السلام والتنمية. وكانت الرغبة تحدو المجلس في استعراض تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي يحكم عملية السلام بين الشمال والجنوب. وكان المجلس يأمل أيضا أن يشجع كافة الأطراف على احترام اتفاق وقف إطلاق النار بدارفور بشكل كامل، وعلى المشاركة على نحو بناء في عملية السلام وفي المحادثات الوشيكة التي سيجريها المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور.

٩ - وتزامنت زيارة بعثة مجلس الأمن إلى كل من أديس أبابا والخرطوم وأكرا مع قيام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بوضع اللمسات الأخيرة على خطط لإقامة شراكة غير مسبوقة في دارفور. ويترتب على هذه الشراكة بذل جهود وساطة مشتركة للدفع قدما بالعملية السياسية ونشر عملية حفظ سلام مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفقا لاتفاقات تم التوصل إليها في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن دارفور المعقود في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وجرى التصديق عليها في بيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، (S/PRST/2006/55). وجاءت الزيارة في أعقاب قبول حكومة السودان، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لخطط الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن إنشاء العملية المختلطة في دارفور، حسبما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/307.Rev.1).

باء - التفاصيل

١ - التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في صون السلام والأمن

١٠ - لاحظت البعثة أثناء اجتماعاتها مع مسؤولي الاتحاد الأفريقي، أن أحد العناصر الجوهرية في علاقات الأمم المتحدة بالاتحاد الأفريقي يتمثل في التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق الهدف المشترك بينهما وهو استتباب السلام والأمن في أفريقيا. وأشارت، في هذا الصدد، إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإلى قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، اللذين أقرا بالحاجة إلى النهوض بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها. وأعربت البعثة عن رغبتها في استعراض حالة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، ومستقبل ذلك التعاون وأولويات تعزيزه، بما في ذلك ما يتعلق بالقوة الاحتياطية الأفريقية.

١١ - وشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الرئيس كوناري، مجلس الأمن على التزامه المستمر إلى جانب الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالمسائل الأفريقية. وتوقّع، في ظل التطور المستمر للعلاقة بين المنظمتين، قيام شراكة أكثر اتساقا تتحاشى في إطارها جهود حفظ السلام والأمن ازدواجية العمل. وسيتطلب تحقيق ذلك الاتساق وضع ترتيبات مبتكرة، وتبادل التحليل الاستراتيجي وتنسيق إجراءات اتخاذ القرار. وسيستلزم أيضا تشكيل قوة تدخل سريع من أجل الاستجابة الإقليمية الفورية للصراعات الأفريقية. وحث الرئيس مجلس

الأمن على الاعتراف بالجهود الأفريقية المبذولة نحو التكامل الإقليمي، وعلى القيام، في هذا الصدد، بتنسيق جهود أجهزة تمثيل الأمم المتحدة في أفريقيا.

١٢ - ووصف الرئيس كوفور، بصفته الرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي، زيارة مجلس الأمن إلى أفريقيا بأنها رمز للتعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. ومن أجل زيادة تعزيز العلاقات، حث الرئيس كوفور مجلس الأمن على أن ينظر إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي باعتباره امتدادا لمجلس الأمن. وطلب إلى مجلس الأمن أن يساعد على تعزيز الاتحاد الأفريقي كي يستجيب بكفاءة، نيابة عن مجلس الأمن، للصراعات الدائرة في القارة. وتحقيقا لهذه الغاية، أعاد الرئيس كوفور تأكيد الحاجة إلى إقامة علاقة بين الهيئتين تكون أكثر تنظيما وذات طابع رسمي أكبر، وتتسم بالشراكة والاحترام المتبادل.

١٣ - وفيما يتعلق ببرنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، أُبلغت البعثة في أديس أبابا بأن دخول الهيكل الأفريقي للسلام والأمن طور التشغيل الفعلي يمثل أولوية قصوى وأنه ميدان يشهد إحراز بعض التقدم. ومع ذلك، فإن تحويله إلى حقيقة عملية ماثلة يعد مهمة جسيمة تتطلب من المجتمع الدولي أن يضطلع بدور نشط، لا سيما في تشكيل القوة الاحتياطية الأفريقية. وأظهر الاتحاد الأفريقي من خلال نشره قوات حفظ سلام في بوروندي ودارفور والصومال ميزة نسبية مقارنة بالأمم المتحدة، رغم أن تمويل ونشر واستدامة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تجسد التحديات التي تنطوي عليها تنمية قدرة الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام في المدى البعيد. ورغم المبادرات الجارية لبناء القدرات، بما في ذلك الخطوة المحمودة بإنشاء فريق تابع للأمم المتحدة لدعم بناء قوة احتياطية أفريقية، فإن أحد العوائق الرئيسية التي تعترض اتباع نهج مستدام يظل الافتقار إلى تمويل يمكن التنبؤ به. فالاعتماد على التمويل عن طريق التبرعات يحول دون التخطيط على المدى البعيد، ويشكل رادعا مثبطا بالنسبة للجهات التي يمكن أن تساهم بقوات.

١٤ - وأقرت البعثة خلال اجتماعها بمجلس السلام والأمن بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين المجلسين، وأعربت عن أملها في أن تفضي أيضا الاجتماعات السنوية المشتركة إلى تعزيز التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وأعاد أعضاء مجلس السلام والأمن تأكيد المسؤولية الأولى الملقاة على عاتق مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، ودعوا مجلس الأمن إلى الإقرار بأن الأنشطة التي اضطلع بها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، هي أنشطة نفذت باسم المجتمع الدولي. وانطلاقا من ذلك المبدأ، حث مجلس السلام والأمن أيضا مجلس الأمن

على النظر في إمكانية تمويل بعثات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من الاشتراكات المقررة، وفقا للطلب الوارد في قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Dec.145(VIII)). وختاما، عبر مجلس السلام والأمن عن حاجة المجلسين إلى تنسيق عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا.

١٥ - وأقرت البعثة بالحاجة إلى وضع آليات تمكّن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من تبادل أفضل الممارسات والتحليل الاستراتيجي. وجرى أيضا التشديد على الحاجة إلى أن يقدم الاتحاد الأفريقي معلومات منتظمة فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام التي يضطلع بها والتي يؤيدها أو يأذن بها مجلس الأمن.

١٦ - وفي بيان مشترك اعتُمد في ١٦ حزيران/يونيه (انظر المرفق الثاني)، أعرب مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن التزامهما بتطوير علاقة أقوى وأكثر تنظيما بينهما، فضلا عن تبادل المعلومات المتعلقة بحالات الصراع المدرجة في جدول أعمال الهيئتين. وأعربا أيضا عن تأييدهما لتعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات مثل التخطيط واللوجستيات، ولا سيما إنشاء قدرة حفظ سلام لها ما يكفي من الموارد. واتفقا على النظر، استنادا إلى التقرير المقبل للأمين العام، في الآليات الملائمة لدعم قاعدة موارد الاتحاد الأفريقي وقدرته وتحسينهما بصورة مستدامة، وبحث إمكانية تمويل عملية لحفظ السلام يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. واتفقت الهيئتان كذلك على أن تعقد الاجتماعات السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا أو نيويورك، وأعربتا عن دعمهما لتوثيق التعاون وتبادل الخبرات بشأن أساليب العمل بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وأخيرا، شجعت الهيئتان على إجراء مشاورات وثيقة بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عندما يجرى إعداد قرارات تتعلق بمسائل تؤثر في السلام والأمن في أفريقيا.

١٧ - وفي أكرا، رحب الرئيس كوفور بالبيان المشترك وشدد على الحاجة إلى عدم الاكتفاء بالوعود، وإلى ترجمة الأقوال إلى أفعال. وقال إن الاتحاد الأفريقي ملتزم، من جانبه، بالاضطلاع بدوره في تحقيق السلام والتنمية في القارة.

٢ - السودان/دارفور والوضع الإقليمي

المشاورات في أديس أبابا

١٨ - ناقشت البعثة الوضع في السودان وفي المنطقة مع مسؤولين من الاتحاد الأفريقي قبل وصولها إلى الخرطوم. وفي المناقشات، أكدت البعثة من جديد التزامها بسيادة السودان

وسلامة أراضيه وباتفاق السلام الشامل، وبمواصلتها تحقيق تسوية شاملة للأزمة في دارفور. وأفادت بأن الأزمة ستقتضي الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية وإجراء عملية سياسية متواصلة تتوفر لها مقومات الاستمرار، وتعزيز الأمن في المنطقة وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها في أديس أبابا وأبوجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واستعرضت البعثة مع مسؤولين من الاتحاد الأفريقي الاستعدادات الجارية للمفاوضات السياسية التي جرى تحديدها في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي ومبعوثين خاصين للأمم المتحدة. وانطلاقا من قبول حكومة السودان في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ للخطط المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتعلقة بعملية مختلطة لحفظ السلام في دارفور، ناقشت البعثة التابعة للمجلس ومسؤولون من الاتحاد الأفريقي تدابير محددة لتنفيذ هذه الخطط، بما في ذلك مدى استعداد البلدان المساهمة بقوات أفريقية لتزويد العملية المختلطة بقوات.

١٩ - وقال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن الوضع في دارفور غير مقبول، وسلّط الضوء على ما له من مضاعفات على السلام والأمن في المنطقة. وأكد أن الاتحاد الأفريقي يولي أهمية كبيرة لأن ينعم السودان الديمقراطي بسيادته، وقال إن تدهور العلاقات بين تشاد والسودان في أعقاب توقيع اتفاق سلام دارفور في أبوجا في أيار/مايو ٢٠٠٦ كان السبب الرئيسي لعدم تنفيذ اتفاق أبوجا. فمن الضروري إجراء مفاوضات جديدة. وفي حين تظل الحاجة ملحة إلى وقف إطلاق النار، طالما ظلت أسباب الصراع بدون علاج، فإن هناك خطرا من مغبة استئناف القتال. ووفقا لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن ثمة حافزا هاما لانضمام الأطراف غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور إلى عملية السلام هو وجود دليل على جدية التزام المجتمع الدولي بتيسير تسوية سلمية شاملة ودعم تنفيذها في إطار جدول زمني واضح وخارطة طريق واضحة. وأكد مسؤولون في الاتحاد الأفريقي الحاجة إلى تشجيع الحكومة والمتمردين على حد سواء على الشروع في عملية سياسية يقودها الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع الأمم المتحدة في إطار الجداول الزمنية المحددة في خارطة الطريق التي يضعها المبعوثون الخاصون.

٢٠ - وفيما يتعلق بحفظ السلام في دارفور، شدد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على الحاجة الملحة إلى معالجة الأزمة المالية الجارية التي تمر بها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، والتي أدت إلى نشوء حالات تأخير مطولة في دفع أجور القوات. وأكد أن قبول حكومة السودان للعملية المختلطة هو، على حد فهمه، غير مشروط. وحث مجلس الأمن على اتخاذ قرار يأذن بالعملية ويوصي بالتمويل في إطار الأمم المتحدة. ورأى الرئيس أن من شأن ضمان التمويل أن يتيح أعدادا كافية من القوات الأفريقية للحفاظ على الطابع الأفريقي للعملية. وفي الوقت نفسه، كان من رأي مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن أن تمديد

ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ يقتضي كفالة الموارد لاستمرار عملياتها. فالتنفيذ الكامل لمجموعة تدابير الدعم الخفيف والقوي في إطار الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبعثة ونشر كتيبتين إضافيتين تابعتين للبعثة هما الأساس اللازم لإرساء العملية المختلطة.

٢١ - وأكدت البعثة أن مجلس الأمن لا يمكن أن يوصي بأن تمول الأمم المتحدة هذه العملية المختلطة إلا إذا توافرت المساءلة والشفافية بالكامل في إدارة الموارد إضافة إلى مشاركة الأمم المتحدة في القيادة والمراقبة. وأكد مسؤولون في مفوضية الاتحاد الأفريقي أن قيام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بإعداد ترتيبات القيادة سوف يتيح حدا أقصى من المرونة وسيعتمد على خبرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

٢٢ - وفي حين اعترفت البعثة بضرورة أن يقوم التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على الشراكة المتكافئة، فإنها أكدت على ضرورة أن تظل الأمم المتحدة مركزا لمواءمة النهج المتبعة إزاء حل الصراعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذي يوجه التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

الاجتماعات في الخرطوم

٢٣ - في الخرطوم، أكد السيد زَريهون، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، للبعثة حجم العمل الذي لا يزال ينبغي القيام به لتنفيذ العملية المختلطة لحفظ السلام وتوفير الأمن لسكان دارفور. وعلى الرغم من تحسن الأمن منذ زيارة بعثة مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فإن إحراز المزيد من التقدم في عملية السلام يظل مسألة حاسمة شأنه شأن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل.

٢٤ - وخلال اجتماعين منفصلين مع رئيس السودان ووزير خارجيته، ناقشت البعثة كلا من الوضع في دارفور وتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وأكد وزير الخارجية التزام حكومته المطلق بإطار أديس أبابا للتوصل إلى حل سلمي للصراع في دارفور، وأعرب عن أمله في مواصلة الحوار والمشاورات مع المجتمع الدولي بروح الاجتماع الذي عقد في أديس أبابا. وأكد كل من الرئيس ووزير الخارجية قبولهما التام للعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٢٥ - وأكدت البعثة من جديد تصميم مجلس الأمن على السعي من أجل وضع حد لقتل الأبرياء في دارفور وأداء دوره في الجهود الرامية إلى إنهاء أعمال العنف المرتكبة من جانب جميع الأطراف، وتقديم المساعدة لضمان حماية كافية للمدنيين. وتحقيقا لهذه الغاية، دعت البعثة أيضا جميع الأطراف إلى العمل من أجل السلام في دارفور وتنفيذ نتائج أديس أبابا على وجه السرعة.

ورحبت بقبول الحكومة للعملية المختلطة. وأشارت إلى أن هذه العملية سيغلب عليها الطابع الأفريقي وإن كانت ستستلزم أيضا أصولا وموظفين غير أفريقيين. وسيتم الحفاظ على وحدة القيادة، وستكون ترتيبات القيادة والمراقبة مطابقة لعمليات الأمم المتحدة. وستحدد العملية على النحو الموجز في الخطط المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتعلقة بالعملية المختلطة في دارفور الواردة في تقرير الأمين العام (S/2007/307/Rev.1)، وسيصدر بها تكليف من قبل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى ضوء تلك التفاهمات، أكدت البعثة أن مجلس الأمن سيأذن بالعملية المختلطة وسيوصي بالتمويل من الميزانية المقررة للأمم المتحدة.

٢٦ - وحددت البعثة النقاط الإضافية التالية: يلزم ضبط النفس، ويتعين احترام وقف إطلاق النار، وتحسين سبل وصول المساعدة الإنسانية؛ وسيركز الاجتماع الذي سيعقد في ٢٥ حزيران/يونيه في باريس على توفير التمويل للبعثة الأفريقية في السودان إضافة إلى الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التنمية؛ ويجب إنعاش العملية السياسية مع التزام كامل من جانب كافة الأطراف؛ ومن الضروري إحراز تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجنجويد؛ وينبغي أن يطبق على دارفور اتفاق لمركز القوات مماثل لاتفاق مركز القوات المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في السودان بحيث يكون نشر موظفي الأمم المتحدة في السودان خاضعا لنظام قانوني موحد؛ وينبغي تقليص العوائق البيروقراطية، إلى أدنى حد، مثلا، في مجال الجمارك. وردا على مختلف المذكرات المقدمة من الحكومة، أفاد عدد من أعضاء البعثة بأن المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية في الميدان توحي بوجود ظروف تختلف عن تلك التي ورد وصفها في المذكرات. واستفسر أعضاء البعثة أيضا عن موقف الحكومة من المحاكمات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية.

٢٧ - وفي جلسات الإحاطة الأولية، وردا على النقاط المقدمة من البعثة صرح الرئيس ووزير الخارجية ومسؤولون سودانيون آخرون بأن ظروف المعيشة في دارفور أفضل منها في أماكن كثيرة أخرى في السودان، وأن أنشطة الأطراف غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور تشكل المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والمعاناة الإنسانية؛ وأنه لا توجد مشاكل أمنية في المناطق التي تنتشر فيها قوات مسلحة سودانية أو قوات شرطة تابعة للحكومة السودانية؛ وأن معظم الطرق في دارفور آمنة ولا يعترض عائق وصول المساعدة الإنسانية عبر هذه الطرق؛ وأن آليات تنسيق الأنشطة الإنسانية حظيت بالنجاح؛ وأن عملية نزع سلاح الجنجويد تتقدم تدريجيا. وأفادت الحكومة أيضا بأن السودان ليس من الأطراف الموقعة على نظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية. وأعرب الرئيس وسائر المسؤولين الحكوميين السودانيين عن استيائهم من أنشطة الجماعات المتمردة التي أدت على حد قولهم

إلى تقويض السلام والاستقرار في دارفور، وأكدوا على حق حكومة السودان في الحفاظ على الأمن في السودان، ودعوا مجلس الأمن إلى ممارسة الضغط على الجماعات المتمردة وأن يوصي الجمعية العامة بتمويل العملية المختلطة من ميزانية الأمم المتحدة.

٢٨ - ووافقت البعثة ومحاوروها السودانيون على أهمية الاستفادة من الزخم الذي ولدته زيارة بعثة المجلس إلى الخرطوم لدفع عجلة التقدم في عملية السلام وحفظ السلام والحالة الإنسانية. وبينت البعثة بوضوح رغبة مجلس الأمن في تسريع المسار السياسي. وأكدت الحكومة التزامها بمتابعة المسار بحزم وفقا لتوافق طرابلس، الذي دعا إلى تنسيق جميع المبادرات الإقليمية لتصب في عملية يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه سيطلب المجلس إعداد جداول زمنية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لنشر العملية المختلطة في دارفور وسيعمل على إعداد الإذن بالولاية للاضطلاع بالعملية المختلطة.

٢٩ - وأكد جميع محاوري البعثة أهمية تناول الأبعاد الإقليمية للأزمة في دارفور. وفيما يتعلق بالحدود بين السودان وتشاد، أشارت البعثة إلى حالة العلاقات الثنائية وإلى ضرورة وقف إطلاق النار إضافة إلى الحاجة إلى ضمان أمن المشردين. ولاحظت البعثة أن مجلس الأمن يعمل مع الأمين العام لوضع خطط لحماية مخيمات اللاجئين. وفي أديس أبابا أبلغ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي البعثة أن تقريرا سيقدم في الأيام القادمة عن زيارته الأخيرة إلى تشاد فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق طرابلس بين تشاد والسودان. وقال وزير الخارجية إن حكومة السودان تأمل في إحراز تقدم نحو تطبيع العلاقات خلال الزيارة المتوقعة لرئيس تشاد، إدريس ديبي، إلى الخرطوم في ٢٥ حزيران/يونيه.

٣٠ - وفي ما يتعلق بعملية السلام بين الشمال والجنوب، أبلغ الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام البعثة بأن أحداثا هامة سوف تلوح في مجال تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ومن هذه الأحداث بدء عملية التسجيل للانتخابات (التي أرجئت حتى شباط/فبراير ٢٠٠٨) وإعادة نشر القوات المسلحة على جانبي الحدود المرسومة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ (الموعد النهائي لذلك هو ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧). بيد أنه في غياب أي اتفاق بشأن ترسيم الحدود ستتعرض كلا العمليتين للخطر.

٣١ - وقام المحاورون من الحكومة السودانية بمن فيهم تيلار دنغ، وزير الدولة لشؤون الرئاسة بإبلاغ البعثة بإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل بما في ذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان والمجالس التشريعية في الخرطوم وفي الجنوب. وأفاد بأن عدم ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب يعرقل إحراز تقدم في مجالات أخرى من قبيل تقاسم إيرادات النفط، ومركز منطقة آبيي، وإعادة نشر القوات العسكرية، وإدماج

أو تفكيك جماعات مسلحة أخرى. وأبلغت الحكومة البعثة أن قضية منطقة آبيي أوشكت على الحل. وقال الرئيس إن الجزاءات قوضت احتمالات تحقيق وحدة البلاد لأنها أعاقت قدرة الحكومة على تحقيق التنمية وتوفير الخدمات الأساسية للجنوب. وقال إنه بناء على ذلك، قد حان الوقت لرفع الجزاءات ولبدء أعمال التنمية في السودان، بما في ذلك الأعمال التي تعود بالفائدة على أهالي جنوب السودان.

٣٢ - وأكدت البعثة من جديد احترامها لسيادة السودان وسلامة أراضيه ودعمها لاتفاق السلام الشامل وأملها في أن يعزز تنفيذ الاتفاق وحدة البلاد.

الاجتماعات في أكرا

٣٣ - قامت البعثة، بعد زيارتها إلى السودان، بإحاطة الرئيس كوفور بنتائج لقائها مع الرئيس البشير، وطلبت إلى الرئيس كوفور، بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي، تيسير تنفيذ العملية المختلطة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار ومعالجة الوضع الإنساني الأليم. ولاحظ رئيس الاتحاد الأفريقي أن موافقة حكومة السودان على تنفيذ إطار أديس أبابا دون شروط مسبقة يفتح فصلا جديدا في حل الصراع في دارفور. وأشار أيضا إلى أن العملية المختلطة أبرزت بوضوح تجدد الشراكة مع الأمم المتحدة والحاجة إليها لمساعدة الاتحاد الأفريقي على تطوير قدراته للاضطلاع بمسؤوليات معينة متعلقة بالسلام والأمن على المستوى الإقليمي.

٣ - الصومال

٣٤ - بحثت البعثة الحالة في الصومال مع مسؤولي الاتحاد الأفريقي. وشكل التدخل الدولي في الصومال حالة اختبار أخرى، بالإضافة إلى التحديات التي ينطوي عليها العمل معا بشأن دارفور، للتعاضد والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وذكر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أنه أذن بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية لتحقيق الاستقرار في البلد، وتيسير الحوار والمصالحة، ودعم التنمية. وقد أُذن بهذا النشر على أساس أن الأمم المتحدة ستتولى زمام الأمور في غضون ستة أشهر، كما فعلت في بوروندي، بالنظر إلى مسؤولية مجلس الأمن الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وأُبلغت البعثة بأن الاتحاد الأفريقي قد نشر كتيبتين منذ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، وأن القيام بعمليات نشر إضافية يواجه تحديات لوجستية كبيرة.

٣٥ - وأكد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ضرورة زيادة الحضور السياسي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الميدان. وأبلغ مجلس السلام والأمن البعثة بأنه يجري نقل مبعوث

الاتحاد الأفريقي لدى الصومال من نيروبي إلى مقديشو بهدف تيسير القيام بعملية سياسية أكثر نشاطا وأكثر شمولا للجميع.

٣٦ - وحث مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المجتمع الدولي على دعم مؤتمر المصالحة الوطنية ورئيس اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة، علي مهدي، وأيضا على دعم زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة في مقديشو. وحث مجلس السلام والأمن أيضا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الاضطلاع بدور نشط لتيسير العملية السياسية في الصومال. إلا أن تحقيق السلام والاستقرار مستقبلا في الصومال سيتطلب، في نهاية المطاف، تعزيز هياكل الحكم الهشة في البلد.

٣٧ - وأعربت البعثة عن رغبتها في عدم تضييع الفرصة الحالية المتاحة لتحقيق المصالحة الوطنية. ولاحظت البعثة في هذا الصدد أهمية بدء مؤتمر المصالحة الوطنية في ١٥ تموز/يوليه. وذكرت أن إحراز تقدم صوب نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيزها بشكل تام أمر بالغ الأهمية في منع المتطرفين من تأخير مؤتمر المصالحة الوطنية. وأُشير إلى أن الأمن يشكل، بوجه خاص، أحد التحديات الكبيرة لمؤتمر المصالحة الوطنية. وقالت البعثة إن الأمم المتحدة تتابع عملية المصالحة الحالية بعناية، تمهيدا لإمكانية تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية للأمم المتحدة يعد الأمين العام بشأنها خططا للطوارئ.

٣٨ - وسعيا إلى حل الصراع الدائر في الصومال، شدد الرئيس كوفور على ضرورة اتباع نهج ذي مسارين هما: معالجة الأزمة السياسية، وإحلال السلام في نفس الوقت. وشدد رئيس الاتحاد الأفريقي على ضرورة تحلي الحكومة الاتحادية الانتقالية بالشفافية واستيعاب الجميع لضمان نجاح مؤتمر المصالحة الوطنية بما يضع الأساس لوقف إطلاق النار وإيجاد تسوية سياسية. ودعا الأمم المتحدة، في الوقت نفسه، إلى المساعدة في حشد ما يكفي من الموارد لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من الاضطلاع بفعالية بعملية حفظ السلام في الصومال.

جيم - الاعتبارات الإقليمية

٣٩ - أبلغ أحد أعضاء البعثة بالنيابة عنها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بما تضطلع به من أعمال فيما يتعلق بمسألة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. وذكرت البعثة أن القرار ١٧٤١ (٢٠٠٧) أكد من جديد التزامات الطرفين بتنفيذ قرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا وبتمكين اللجنة من ترسيم الحدود.

٤٠ - ولاحظ أحد أعضاء البعثة بالنيابة عنها أن جيش الرب للمقاومة القادم من شمال أوغندا يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه السلام في أفريقيا وأن ذلك الأمر يمثل أحد

أولويات مجلس الأمن. وحثت البعثة على التعجيل باختتام محادثات السلام، التي بدأت من جديد في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في جوبا، بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة وأعربت عن أملها في أن تؤدي هذه المحادثات إلى وقف فعلي لأعمال القتال وإلى حل سياسي شامل، بما في ذلك وضع حد للإفلات من العقاب. وأثنت البعثة على حكومتي أوغندا وجنوب السودان لما تبذلانه من جهود لإيجاد تسوية طويلة الأجل للتحدي الذي يمثله جيش الرب للمقاومة وأعربت عن ثقتها التامة في الوساطة التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام، جواكيم شيسانو، في محادثات جوبا. ولاحظت البعثة أن ٠٠٠ ٤٠٠ شخص من المشردين عادوا بالفعل إلى ديارهم وأن ٠٠٠ ٤٠٠ آخرين في طريقهم إلى العودة إلى ديارهم.

٤١ - وقام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإحاطة البعثة علما بالحالة في جزر القمر، ولا سيما الاضطرابات المتصلة بالانتخابات التي جرت في ١٠ حزيران/يونيه والتحديات التي تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الانتخابات في جزر القمر. وأعرب مجلس السلام والأمن عن أمله في أن يضع الاجتماع المقبل المتعلق بالحالة الذي ستعقده جنوب أفريقيا في ١٩ حزيران/يونيه توصيات محددة ويمهد الطريق لإيجاد حل.

دال - توصيات إلى مجلس الأمن

٤٢ - إن البعثة إذ تأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها المتحاورون مع المجلس والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال عمليات تبادل الآراء فإنها توصي بما يلي:

(أ) أن ينظر مجلس الأمن في أفضل السبل لتنفيذ نقاط العمل المحددة في البلاغ المشترك المتفق عليها مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بهدف إقامة علاقة قوية وأكثر تنظيما بين الهيئتين، وبين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بصفة عامة بشأن قضايا السلم والأمن في أفريقيا؛

(ب) أن يتلقى مجلس الأمن، في سياق تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا، تقريرا مستكملا عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أكرا؛

(ج) أن ينظر مجلس الأمن، بناء على التقرير المقبل للأمين العام، في طرائق دعم وتحسين قاعدة موارد وقدرات الاتحاد الأفريقي بشكل مطرد، ودراسة إمكانية تمويل عملية لحفظ السلام يضطلع بها الاتحاد الأفريقي؛

(د) أن يسعى مجلس الأمن إلى الإذن في أقرب وقت ممكن بنشر عملية لحفظ السلام مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور؛

(هـ) أن يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام التماس موافقة الجمعية العامة على قيام الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بتمويل عملية حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور؛

(و) أن يواصل مجلس الأمن حث الأطراف في دارفور على احترام وقف إطلاق النار والتزاماتها الدولية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بالكامل إلى المحتاجين إليها، والمشاركة على نحو بناء في عملية سلام دارفور، بما في ذلك النظر في إمكانية أن يمارس مجلس الأمن مزيدا من الضغوط على المتمردين في دارفور للمشاركة في عملية السلام؛

(ز) أن يواصل مجلس الأمن دعم النشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأن يشجع الأمين العام على الاضطلاع بالتخطيط الاحتياطي المناسب لاحتمال إنشاء بعثة للأمم المتحدة، يتم نشرها في الصومال إذا قرر مجلس الأمن الإذن بإنشاء تلك البعثة.

ثالثا – كوت ديفوار

ألف – الخلفية والسياق

٤٣ – ناقشت البعثة، قبل زيارتها لأبيدجان في ١٩ حزيران/يونيه، الحالة في كوت ديفوار مع مسؤولي الاتحاد الأفريقي الرسميين في أديس أبابا. وفي تلك المناقشات، أعربت عن امتنانها لرئيس بوركينا فاسو لتيسيره توقيع اتفاق واغادوغو الذي يمثل إنجازا كبيرا ويتضمن إطارا طموحا لعملية الانتقال السياسي في كوت ديفوار. وتشمل أهداف الاتفاق المحددة إنشاء مؤسسات وإصلاح الجيش والشرطة ومد الجسور مع الأحزاب السياسية الأخرى فضلا عن تسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات. وبناء على طلب أطراف الاتفاق، تقدم الأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم اللازم لتنفيذ هذا الاتفاق.

٤٤ – وأثنى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على جنوب أفريقيا والأمم المتحدة للعمل الذي تضطلعان به في كوت ديفوار وعلى بوركينا فاسو لانخراطها حاليا في عملية السلام، وأوصى بأن يُحترَم، في عملية متابعة تنفيذ اتفاق واغادوغو، حق الأطراف في امتلاك زمام عملية تنفيذه بدلا من فرض حلول عليها لا تلتزم بها. وقال إن المهم، في اعتقاده، أن يثق المجتمع الدولي في قدرة الشعب الإيفواري على أن يضع، بمساعدة القائمين بالوساطة، الإطار التشريعي الذي سيستند إليه البلد في المستقبل.

٤٥ – وقال مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إن تعاون الأمم المتحدة والجهات الإقليمية في كوت ديفورا يشكل نموذجا يُحتذى به في المستقبل. واعتبر الاتحاد الأفريقي حل المليشيات وتعيين القضاة وإجراء الانتخابات أولويات أساسية في تنفيذ اتفاق واغادوغو

تقتضي جميعها دعما ذا شأن من الأمم المتحدة. ودعا مجلس السلام والأمن المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم التحاور المباشر بين الطرفين، الذي ييسره رئيس بوركينا فاسو.

٤٦ - وفي أكرا، طلب الرئيس جون أ. كوفور رئيس غانا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تحديدا دعم عملية السلام في كوت ديفوار ودعا الأمم المتحدة إلى أداء دور هام في العملية الانتخابية في ذلك البلد، بعدة طرق من ضمنها التصديق على صحة الانتخابات. وقام وزير الخارجية بإبلاغ المجلس بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد رحبت بمقترح الميسّر الداعي إلى إقامة آلية متابعة دولية تحل محل الفريق العامل الدولي المعني بكوت ديفوار وأيدته. وسوف يحال ذلك المقترح في الوقت الملائم عبر القنوات المناسبة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للنظر فيه والمصادقة عليه.

٤٧ - وفي أبيدجان، اجتمعت البعثة مع الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء غيوم سورو. وشارك في ذلك الاجتماع أعضاء في الحكومة، منهم وزير الدفاع أماني نغيسان ووزير الداخلية تاغرو ديزيري والممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة السفير ألسيد دجيدجي.

٤٨ - واجتمعت بعثة مجلس الأمن أيضا مع وزير خارجية بوركينا فاسو جبريل باسولي بصفته ممثلا للرئيس بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو، الذي يتولى حاليا رئاسة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويقوم بتيسير الحوار السياسي المباشر بين الأطراف الإيفوارية. وتلقت البعثة أيضا إحاطة من كبار قيادات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومن قائد القوات الفرنسية التي تساندها.

باء - التفاصيل

٤٩ - جاءت زيارة البعثة لكوت ديفوار بعد وقت قصير من توقيع الرئيس غباغبو والأمين العام للقوى الجديدة غيوم سورو اتفاق السلام في واغادوغو، في ٤ آذار/مارس بفضل ما بذله الرئيس كومباوري من جهود لتيسير هذا الأمر. وانبثق اتفاق واغادوغو من الحوار المباشر بين حكومة الرئيس غباغبو والقوات الجديدة.

٥٠ - وبإبرام اتفاق واغادوغو، أراد المتحاربون السابقون إيجاد حلول عملية تعالج الأسباب الجذرية للصراع الإيفواري، بما في ذلك مسألة تحديد هوية السكان؛ ونزع السلاح؛ وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم؛ وحل المليشيات المسلحة؛ وإزالة منطقة الثقة؛ وإقرار سلطة الدولة، بما فيها بسط إدارة الحكومة على جميع أنحاء البلد من أجل تنظيم الانتخابات الوطنية وإجرائها. واتفقت الأطراف أيضا على صيغة لتقاسم السلطة أتاحت تعيين غيوم سورو رئيسا للوزراء وتشكيل حكومة جديدة في ١٧ نيسان/أبريل.

٥١ - وذكر محاورو البعثة أن اتفاق واغادوغو يشكل حلا توفيقيا متوازنا مقبولا من الطرفين استعين فيه بالدروس المستفادة من اتفاقات لوناس - ماركوسي وأكرا وبريتوريا التي تم التوصل إليها سابقا. والجديد الذي أتى به هذا الاتفاق هو أنه نتاج إرادة طرفي الصراع الرئيسيين. كما أنه يرسي إطارا من المفروض أن يتيح حل المسائل التي كانت تعيق في السابق إحراز تقدم في عملية السلام.

٥٢ - وشددت البعثة على تأييد مجلس الأمن لاتفاق واغادوغو الذي اعتُبر دليلا على إرادة الأطراف الإيفوارية لامتلاك زمام عملية السلام. وأكدت أهمية التوصل إلى تسوية نهائية ودائمة للأزمة وحثت محاوريها الإيفواريين على كفالة تطبيق الاتفاق بحذافيره، وبشكل خاص استيفاء المعايير المؤدية إلى تنظيم انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة. وأكدت البعثة من جديد التزامها الراسخ بكفالة مصداقية العملية الانتخابية الإيفوارية. وفي هذا الصدد، لا بد للأطراف من أن تؤدي دورا إيجابيا في هذه العملية وتلتزم بها. وأكدت البعثة من جديد أيضا التزام الأمم المتحدة بمواصلة تقديم المساعدة للشعب الإيفواري في تنفيذ عملية السلام. وفضلا عن ذلك أبدت البعثة قلقا بالغا إزاء استمرار الأزمات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في كوت ديفوار، ومنها حالة حقوق الإنسان وهي حالة خطيرة وخيمة العواقب من الناحية الإنسانية حيث تجلب على المدنيين معاناة جمة وتتسبب في تشريد أعداد كبيرة منهم. ولقد أكدت البعثة ضرورة بذل جهود في المجالين الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي وفي ميدان حقوق الإنسان لمعالجة تلك الحالة وبخاصة لوضع حد للإفلات من العقاب.

جيم - المناخ السياسي والأمني

٥٣ - أشار كل من الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو إلى أن الأجواء السياسية شهدت تحسنا ملموسا في الأشهر الماضية. واعتبر الرئيس أنّ ''الحرب انتهت''. وذكر رئيس الوزراء أن علاقته بالرئيس ''جيدة''. وأضاف أنّ البنية المؤسسية الحالية مؤاتية لكفالة إحراز تقدم بشأن المسائل الأساسية في عملية السلام، ومن بينها تحديد الهوية. وأرسى الرئيس ورئيس الوزراء إطار عمل غير رسمي للتشاور والتحاور بشكل منتظم بشأن المسائل الحساسة. كما اتُخذت خطوات لاستمالة الأحزاب السياسية التي لم تشارك مباشرة في المفاوضات المؤدية إلى اتفاق واغادوغو ولكنها مع ذلك ممثلة في الحكومة التي يرأسها السيد سورو. ولقد ضمن رئيس الوزراء موافقة الحكومة على وضع خريطة طريق ''تحظى بتوافق الآراء'' لتطبيق اتفاق واغادوغو.

٥٤ - وإضافة إلى ذلك، شكل الاجتماع الرمزي بين وفد من ''الوطنيين الشباب'' وممثلي القوى الجديدة في بواكي مبادرة إيجابية لتهدئة التوتر. لكن جرى الإقرار بأن إعادة الثقة

كاملة بين الطرفين الرئيسيين في كوت ديفوار مرهونة بتحضير وإجراء العملية الانتخابية التي ينبغي أن تتحلى بالصدقية والشفافية.

٥٥ - وعلى الصعيد الأمني، أشارت قيادة القوى المحايدة إلى عدم وقوع أي قتال منذ توقيع اتفاق واغادوغو. ويسود الاعتقاد عموما بأن استئناف أعمال القتال في المرحلة الراهنة من عملية السلام ''احتمال بعيد إلى حد كبير''. غير أن الحالة الأمنية في أنحاء البلد لا تزال هشة بسبب تواتر الحوادث الإجرامية. وتم أيضا إبلاغ البعثة بأن الحواجز غير المشروعة لا تزال قائمة، بما في ذلك في أبيدجان. وفي هذا السياق، أشارت البعثة إلى أن القصد من طلب رفع الحظر جزئيا عن توريد الأسلحة هو تمكين الحكومة من شراء معدات للشرطة والدرك لأغراض إنفاذ القانون. وأبدى عدد من أعضاء البعثة تشككا في جدوى رفع الحظر جزئيا بينما عمليتي نزع السلاح وإصلاح قطاع الأمن لم تنجزا بعد. وعُرضت مجموعات من الإجراءات الهدف منها التوفيق بين هذه الشواغل المتناقضة. وأشارت البعثة أيضا إلى أن الحكومة تقوم حاليا بتشكيل عدد من ألوية الدرك المختلطة التي ستنشر لتسيير دوريات على الخط الأخضر. والواقع أن تشكيل هذه الوحدات المختلطة التي تعد ضرورة لا غنى عنها لبناء الثقة بين الأطراف، قد تأخر مما يرجع في المقام الأول إلى نقص التمويل والقدرات الفنية، لا سيما في مجال تشغيل مركز القيادة المتكامل.

٥٦ - وفي الوقت نفسه، نظمت الحكومة مراسم رمزية لسحب الأسلحة إيذانا بالبدء رسميا في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وحل المليشيات. وأبلغ الرئيس غباغبو البعثة باعتزامه أن يرأس احتفال لسحب الأسلحة في ٥ تموز/يوليه في بواكي. وطلب كل من الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو من المجتمع الدولي تقديم الدعم، وخصوصا المساعدة المالية، لمساندة مبادرة الحكومة الرامية إلى إنشاء ''خدمة مدنية'' للشباب المسرَّحين. وسيوفر البرنامج للمقاتلين وأفراد المليشيات السابقين تدريبا على العمل ومساعدات مالية لتأسيس أعمال تجارية صغيرة. وذكر الرئيس غباغبو أن الأزمة الإيفوارية في رأيه ناتجة أساسا عن أزمة اقتصادية من أهم مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب.

دال - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو ومتابعته

٥٧ - لاحظت البعثة أن الأطراف أحرزت تقدماً سريعاً في تنفيذ اتفاق واغادوغو، عقب توقيعه مباشرة. وشملت الخطوات المتخذة تعيين غيوم سورو رئيساً للوزراء في ٢٩ آذار/مارس؛ وتشكيل حكومة شاملة للجميع في ٧ نيسان/أبريل، والبدء في إزالة منطقة الثقة في ١٦ نيسان/أبريل، وقيام الحكومة بإنشاء مركز قيادة متكامل في ياموسوكرو في ١٦ نيسان/أبريل، بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٥٨ - وأحرزت أيضا الحكومة بعض التقدم في إجراءات ستمكنها من بسط سلطة الدولة فعليا في جميع أنحاء البلد. ووقّع الرئيس غباغبو في ٥ حزيران/يونيه مراسيم لتعيين قضاة ومحافظين. وأشار أيضا الرئيس إلى أن وزير الداخلية اجتمع مؤخرا، في بواكي، المقر السابق للقوى الجديدة، مع المحافظين المعينين حديثاً.

٥٩ - وحثت البعثة الأطراف على التوصل إلى اتفاق، في أقرب وقت ممكن، على المسائل المعلقة المهمة وهي رتب مقاتلي القوى الجديدة السابقين وحصص كل من القوات التي ستُدمج في جيش وطني جديد. وتلك خطوة أولى حاسمة الأهمية في تنفيذ برنامج فعال لإصلاح القطاع الأمني. ولقد أقر كل من الرئيس ورئيس الوزراء بأهمية توصلهما إلى اتفاق بشأن مسألة الرتب العسكرية للمقاتلين السابقين وحصص الإدماج في الجيش. وعقد الرئيس كومباوري اجتماعاً في ٢٠ حزيران/يونيه لمعالجة تلك المسألة. وشجعت البعثة الأطراف على تحبيذ الحل السياسي في معالجة هذه القضية الحساسة، حيث أن النهج التقني المتبع حالياً قد يؤدي إلى مأزق. وأعرب ممثلو المجلس عن تفاؤل مشوب بالحذر إزاء إمكانية حل القضية في الوقت المناسب، بتوجيه من الميسِّر.

٦٠ - وأوضح الرئيس غباغبو الخطوات التالية في تنفيذ الاتفاق. وأشار إلى أن الحكومة ستنشر قريباً في جميع أنحاء البلد قضاة ومسؤولين قضائيين آخرين ليشرعوا بعد ذلك في عملية تحديد الهوية، التي قدر أنها ستكون قد بدأت بحلول بداية تموز/يوليه. وستسمح عملية تحديد الهوية بإصدار شهادات ميلاد، حسب الاقتضاء، للأشخاص المولودين في كوت ديفوار، ومن بينهم الأجانب، الذين سيُطلب منهم الحصول عقب ذلك على وثائق الهجرة الملائمة. وسيحصل المواطنون الإيفواريون على بطاقات هوية، وكذلك على بطاقات انتخاب. كما ستسمح تلك العملية بتحديث قائمة الناخبين التي أعدت في عام ٢٠٠٠. وسيبدأ تحديد الهوية بمجرد أن يستقر رأي الأطراف على الشركة الخاصة التي ستساعد المعهد الإحصائي الوطني في إجراء تلك العملية. وذكر ممثل الميسر أن إطار التشاور الدائم (وهو أحد هيئات المتابعة لتنفيذ اتفاق واغادوغو) أوصى بالامتثال لنتائج عملية المناقصة التي جرت بالفعل. وذكر الرئيس أن قراراً سيتخذ قريبا بشأن الجهة الخاصة التي ستقوم بذلك العمل.

٦١ - وأعربت البعثة عن قلقها من التأخيرات التي حدثت في تنفيذ اتفاق واغادوغو في الأسابيع القليلة الماضية. وأقر محاورو البعثة بأن وتيرة تنفيذ الاتفاق قد تباطأت، ولكنهم أضافوا أن تلك التأخيرات كانت راجعة أساساً إلى أسباب تقنية. وذكر كل من الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو أن المتفاوضين بشأن اتفاق واغادوغو كانوا متفائلين عند تحديد الجدول الزمني لتنفيذه. وذكر رئيس الوزراء سورو أنه قد أبلغ الميسر أن تنفيذ الاتفاق

يواجه، في رأيه، تأخيراً لمدة شهرين في هذه المرحلة. وفي حين اعترف محاورو البعثة بالحاجة إلى تقدم سريع في تنفيذ الاتفاق، وخصوصاً تنظيم الانتخابات وإجرائها، فقد ذكروا أن الأمر يقتضي بعض المرونة فيما يخص الجدول الزمني للتنفيذ. وفي هذا الخصوص، شدد رئيس الوزراء على أن من المهم إتاحة وقت كاف للأطراف لتحل من خلال الحوار المسائل الحساسة المعلقة، بما في ذلك الاتفاق بالتراضي على كل خطوة من تلك العملية. وذكر أن ذلك أمر أساسي لبناء الثقة بين الأطراف وحماية عملية السلام الحالية والحيلولة دون تكرر حدوث الصراع.

٦٢ - وأكدت البعثة الحاجة إلى متابعة اتفاق واغادوغو على نحو فعال. وأشار وزير خارجية بوركينا فاسو إلى أن الاتفاق قد أنشأ هيئتين للمتابعة: هما الإطار الدائم للتشاور ولجنة التقييم والمتابعة، اللذان يوفران إطاراً سياسياً للأطراف لحل المسائل الحساسة. ورحب كل من الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو بإرساء إطار التشاور الدائم وإنشاء لجنة التقييم والمتابعة، مما من شأنه أن يفيد في ضمان التقدم في تنفيذ الاتفاق. وأوصى الميسر أيضاً، بإنشاء آلية دولية للمتابعة، تضم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتساعد على وجه الخصوص، على حشد الدعم الدولي. وسيعين الميسر ممثلاً في أبيدجان لمتابعة عملية السلام.

٦٣ - وكررت البعثة تأكيد دعوتها للأطراف الإيفوارية إلى التقيد قدر المستطاع بالجدول الزمني المتفق عليه، مع المحافظة على سلامة العملية. فذلك أمر أساسي للمحافظة على زخم اتفاق واغادوغو. وأكدت البعثة مجددا دعم المجلس المستمر لعملية السلام، وأشارت إلى أنه من المتوقع أن تجدد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قريباً. وأعاد كل من الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو تأكيد التزامهما وعزمهما على تنفيذ اتفاق واغادوغو بالكامل و إتمام عملية السلام بنجاح، عن طريق إجراء انتخابات حرة وشفافة تتوافر فيها المصداقية.

هاء - العملية الانتخابية ودور الأمم المتحدة في التصديق على الانتخابات

٦٤ - أكدت بعثة المجلس أهمية ضمان إجراء انتخابات حرة مفتوحة ومنصفة وشفافة مع الالتزام بالمواعيد المقررة. وأشارت إلى وجوب اتسام العملية التحضيرية بالمصداقية، والتصديق على كل مرحلة. وأعرب الرئيس غباغبو عن اتفاقه مع البعثة في آرائها. وأكد الحاجة إلى التصديق، ودعا الأمم المتحدة إلى أن تقوم بدور مهم في ضمان مصداقية الانتخابات، مما يشمل التصديق على كل مرحلة من العملية الانتخابية. كما دعا إلى قيام أكبر عدد ممكن من المراقبين الانتخابيين برصد الانتخابات. وشدد الرئيس على أن الانتخابات الرئاسية ستكون مفتوحة لجميع المرشحين المحتملين. وسيكون ذلك ضرورياً لضمان مصداقية تلك العملية ولتأمين استقرار البلد في الأجل الطويل. وأشار رئيس الوزراء سورو إلى أنه لا يعتزم الترشح للرئاسة.

ودعا كل من الرئيس ورئيس الوزراء الأمم المتحدة إلى الإبقاء على وجودها في كوت ديفوار لمواكبة عملية السلام، وشدد على أن مساعدة الأمم المتحدة ستكون مطلوبة على وجه الخصوص في تقديم الدعم اللوجستي والأمني والفني للانتخابات.

٦٥ - وفيما يخص عملية التصديق، أعاد محاورو المجلس، ومن بينهم وزير خارجية بوركينا فاسو، تأكيد أن الموقعين على اتفاق واغادوغو متفقون من حيث المبدأ على وجوب أن يضطلع الممثل السامي المعني بالانتخابات بمهامه المتصلة بالتصديق على مصداقية الانتخابات في سياق الانتخابات القادمة. وشدد وزير الخارجية على أن عملية التصديق أساسية لطمأنة جميع الجهات السياسية الإيفوارية الفاعلة إلى أن العملية الانتخابية ستظل محايدة ومتسمة بالمصداقية. وذكر أن الميسر ليست لديه اعتراضات بشأن الدمج المقترح بين دور الممثل السامي ودور الممثل الخاص للأمين العام. وشجع رئيس الوزراء البعثة على التماس مشورة الميسر بخصوص الإطار المؤسسي الملائم فيما يتعلق بالتصديق على الانتخابات.

٦٦ - ونبه عدد من محاوري المجلس إلى أن الأمر قد يستلزم تأجيل الانتخابات، المقرر حالياً إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بسبب التأخيرات في عملية السلام. وشدد جميع محاوري المجلس على أهمية ضمان مصداقية العملية الانتخابية، التي تعد ضرورة أساسية لضمان استقرار وانتعاش البلد في الأمد البعيد. وأضاف الرئيس غباغبو أن كوت ديفوار ستدخل، مع إكمال العملية الانتخابية، مرحلة جديدة من الحكم لن تحتاج فيها إلى وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

واو - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٦٧ - أعربت البعثة أيضا عن قلقها إزاء استمرار الأزمات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في كوت ديفوار، ومن بينها حالة حقوق الإنسان التي تتسم بالخطورة. وشدد المجلس على ضرورة بذل الجهود لمعالجة تلك الحالة وبخاصة لوضع حد للإفلات من العقاب. وما زالت توجد أعداد كبيرة من السكان المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد، كما أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية ما زالت تبعث على الرثاء خصوصا في المنطقتين الغربية والشمالية. واتفق الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو على أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية تتطلب اهتماما عاجلا.

٦٨ - وقال الرئيس إن الصراع قد حال دون أن تحكم كوت ديفوار على نحو فعال طوال فترة الأزمة. وقد حاولت الحكومة أن تضمن دفع الرواتب بانتظام لموظفي الخدمة المدنية وأن تقدم الخدمات الأساسية للسكان في المنطقة الخاضعة لسيطرتها وأن تعالج انتهاكات حقوق

الإنسان. والواقع أن إجراء الانتخابات تتسم بالمصداقية في وقت مبكر أمر من شأنه أن يسمح للحكومة المنتخبة بأن تركز على جهود الإنعاش للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية الطويلة الأجل في البلد. وفي الوقت نفسه، تتخذ الحكومة تدابير لإنعاش الاقتصاد والسماح باستئناف المساعدة الاقتصادية الدولية، من خلال عدة طرق من بينها برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

زاي – توصيات مجلس الأمن

٦٩ – في ضوء المناقشات التي جرت بين أعضاء بعثة مجلس الأمن ومحاوريها والاستنتاجات التي تم الخروج بها من مختلف عمليات تبادل الآراء، توصي بعثة المجلس بما يلي:

(أ) أن يواصل مجلس الأمن دعمه للتنفيذ الكامل لاتفاق واغادوغو ولدور الميسر؛

(ب) أن يقوم مجلس الأمن، آخذا في اعتباره تماما مشورة الميسر، بمتابعة التوصيات التي قدمها مؤخرا الأمين العام بشأن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ودعم الأمم المتحدة لعملية اتفاق واغادوغو؛

(ج) أن يعين الأمين العام ممثلا خاصا جديدا ورئيسا لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على وجه السرعة. وتود البعثة أيضا، أن تعرب عن تقديرها لأبو موسى لهمته وتفانيه في العمل كممثل خاص بالنيابة؛

(د) أن يبحث مجلس الأمن بعناية طلب رفع الحظر جزئيا عن توريد الأسلحة وأن تقوم اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) إن قُدم إليها طلب استثناء من نظام الحظر، بدراسة ذلك الطلب بصورة متأنية إسهاما منها في عملية السلام، وحرصا على تنفيذ اتفاق واغادوغو على نحو سلمي.

رابعا – جمهورية الكونغو الديمقراطية

ألف – الخلفية والسياق

٧٠ – قامت البعثة قبل زيارتها لكينشاسا في ٢٠ حزيران/يونيه، بمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع مسؤولي الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وخلال تلك المناقشات، لاحظت البعثة الجهود الهائلة الجاري بذلها من جانب المجتمع الدولي لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق السلام والمصالحة المستدامين. وأثنت على شعب الكونغو لإجرائه انتخابات ناجحة وإنشاء مؤسسات جديدة للحكم. وأهابت بالحكومة والمعارضة أن يعملا سويا وبطريقة مسؤولة وفقا لما نص عليه الدستور. ولاحظت البعثة أن الدعم المقدم

من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لازم لتوطيد دعائم المصالحة الوطنية وأشارت إلى أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستواصل مساندة الجهود الوطنية الرامية إلى تثبيت الاستقرار في شرق البلاد.

٧١ - وأفادت البعثة بأنه من الأهمية البالغة بمكان إصلاح قطاع الأمن الكونغولي، وإنشاء ألوية متكاملة، واستكمال نزع سلاح المليشيات الكونغولية، وتسريحها وإعادة إدماجها وكذلك نزع سلاح القوات المسلحة الرواندية سابقا/انتراهاموي وتسريحها وإعادتها إلى الوطن، وإعادة توطينها وإعادة إدماجها. وفي ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، فإن الأولويات الملحة تشمل تعزيز القيادة والمراقبة، والتدريب، والنهوض بالقدرة والمسؤولية على الصعيد الوطني للاضطلاع بالإدارة ودفع أجور الجنود بصورة فعّالة وفي حينها.

٧٢ - وحذر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي من أن التقدم الذي أحرزته جمهورية الكونغو الديمقراطية هش ويستلزم مواصلة الرصد على الصعيد السياسي، وأعرب عن استعداد الاتحاد الأفريقي للقيام بدور متزايد في هذا الصدد. ولاحظ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن الأحداث التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٧ تنبه إلى ضرورة مواصلة الدعم الدولي المقدم من أجل توطيد دعائم السلام والديمقراطية، وسيادة القانون، والإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع. ولذلك، حثّ المجلس الأمم المتحدة والشركاء على إظهار اليقظة والتماسك دعما لعملية إقرار السلام. وسلّط المجلس، في هذا الصدد، الضوء على الحاجة إلى وجود مستمر لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٣ - كما أعرب مجلس السلام والأمن عن القلق إزاء وجود جماعات أجنبية مسلحة مثل قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة في شرق البلاد ودعا إلى تعزيز قدرة البعثة على التصدي لهذا التهديد في المنطقة. وأكدت بعثة مجلس الأمن على التكليف القوي الصادر لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم الجيش الكونغولي في مواجهة التهديدات الماثلة في شرق البلاد، الأمر الذي يضفي على عملية تكامل الجيش أهمية حاسمة في هذا الصدد. إلا أنه لن يتسنى معالجة الحالة الأمنية إلا بوضع أبعادها السياسية والإقليمية في الحسبان.

٧٤ - وفي أكرا، أثنى الرئيس كوفور على مجلس الأمن لدعمه عملية السلام وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكد على ضرورة أن تواصل الحكومة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة واستعادة سلطة الدولة في أنحاء البلاد في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية. وقال إنه ينبغي لمجلس الأمن بذل جهود لكفالة المشاركة الفعالة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على حد سواء، والمساعدة على استمرار تقديم الدعم الدولي في مجال بناء

السلام والإعمار بعد انتهاء الصراع حيث يجري توطيد عمليات إحلال السلام وحالات ما بعد انتهاء الصراع.

٧٥ - وفي كينشاسا، التقت البعثة برئاسة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، السفير جان - مارك دي لا سابلبير، بالرئيس جوزيف كابيلا، ثم بعد ذلك، برئيس الوزراء بالنيابة ووزير الدولة للزراعة، نزانغاموبوتو وعدد من الوزراء، بمن فيهم وزير الخارجية مبوسا نياموبزي، ووزير الداخلية دنيس كالومي، ووزير الدفاع، شيكيز دييمو، ووزير التخطيط أوليفييه كاميتاتو. كما التقت البعثة برئيس مجلس الشيوخ، ليون كينغو وادوندو وبالمجموعات السياسية في مجلس الشيوخ، وبرئيس الجمعية الوطنية، فيتال كاميرهي، وأعضاء اتحاد رؤساء الجمعية الوطنية بما في ذلك أعضاء المعارضة في البرلمان.

٧٦ - كما شارك أعضاء البعثة في اجتماعات مواضيعية متفرقة بشأن الوضع السائد في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية وإصلاح قطاع الأمن. واشترك في الاجتماع عدد من المسؤولين في المقاطعتين، بمن فيهم حكام المقاطعات ورؤساء المجالس المحلية، وممثلو المجتمع المدني المحلي. وشارك كل من وزير الدفاع ووزير الداخلية والمفتش العام للشرطة الوطنية الكونغولية، الجنرال جون نومبي في الاجتماع المتعلق بإصلاح القطاع الأمني بالإضافة إلى أعضاء المجتمع الدولي العاملين في كينشاسا.

٧٧ - وقام كبار قادة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية وليام لاسي سوينغ، بتقديم إحاطة إلى بعثة المجلس.

باء - التفاصيل

٧٨ - تمت الزيارة الثامنة لبعثة موفدة من قبل مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق سياسي تميز بإجراء انتخابات وطنية ناجحة في عام ٢٠٠٦، وهي أول انتخابات ديمقراطية وطنية تجري منذ ٤٠ عاما، وقد توجت بتنصيب الرئيس جوزيف كابيلا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وعُيّن انطوان جيزنغا، وهو مرشح سابق في الانتخابات الرئاسية، رئيسا للوزراء في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وشُكِّلت حكومة ائتلافية في ٥ شباط/فبراير. ثم قام رئيس الوزراء بعرض برنامج حكومته على الجمعية الوطنية في ٢٢ شباط/فبراير.

٧٩ - واتسمت الفترة التي تلت مباشرة إنشاء المؤسسات المنتخبة الجديدة، بما فيها الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، بوقوع اشتباكات عنيفة في شباط/فبراير بين قوات الأمن الحكومية

ومجموعات المعارضة السياسية في مقاطعة الكونغو السفلى، ثم بين القوات الأمنية وأفراد مسلحين من طاقم حراسة السيناتور جان بيبيربيميا في كينشاسا.

٨٠ - وفي الوقت نفسه، تدهورت الحالة في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية الواقعتين في شرق البلاد تدهورا شديدا نتيجة للحل التفاوضي الذي توصلت إليه الحكومة لتسوية خلاف عسكري مستحكم عقب محاولتها الفاشلة لتحييد القوات التابعة للقائد المرتد، لوران نكوندا. وأسفر الحل الحكومي، الذي أتاح الإدماج الإسمي للقوات المتمردة أو خلطها مع وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عن ازدياد النفوذ العسكري لنكوندا في المنطقة. إذ قامت بعد ذلك الوحدات المختلطة المنشأة حديثا بشن عمليات هجومية ضد قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا نجمت عنها عواقب إنسانية كارثية، شملت تشريد ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص. كما أدت هذه العملية إلى حدوث زيادة حادة في التوترات العرقية وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.

٨١ - وقد أبرزت أعمال العنف التي وقعت في كينشاسا والتطورات اللاحقة التي حدثت في مقاطعتي كيفو الضرورة الملحة لإحراز تقدم بشأن إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك استكمال عملية الإدماج العسكري لجميع القوات وتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإلحاق على الصعيد الوطني، وكذلك إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية بهدف كفالة تسليم مهام الأمن الداخلي والقومي تدريجيا من الجيش إلى الشرطة.

٨٢ - وفي الوقت نفسه، ما زالت جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه كثيرا من التحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي تنطوي على أزمة إنسانية خطيرة وتستوجب قيام الحكومة بتلبية توقعات الشعب المتعلقة بتوزيع مكاسب السلام. وسيتوقف أيضا تحقيق تقدم في معالجة هذه المسائل على تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بشؤون الحكم، بما في ذلك عقد الحكم وإجراء انتخابات محلية.

جيم - تعزيز الإصلاحات الديمقراطية

٨٣ - أعربت البعثة عن تهانيها للشعب الكونغولي والسلطات الكونغولية لاستكمال العملية الانتخابية بنجاح ولاحظت أن البلد قد استعاد سيادته بعد سنوات طوال من الصراع. ومع ذلك، لوحظ أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة تشمل تعزيز الإصلاحات الديمقراطية وإفساح المجال السياسي لقيام معارضة مشروعة سلمية وبنَّاءة. وشجعت البعثة الرئيس كابيلا على التواصل شخصيا مع أعضاء المعارضة من أجل بناء الثقة في العملية السياسية وتلافي وقوع حوادث عنيفة. وقد وصف الرئيس علاقته بالمعارضة بأنها ''جيدة'' وأضاف أنه يقبل برحابة صدر مواصلة الحوار مع المعارضة بالنظر إلى أهمية تهيئة ''مناخ سياسي يؤدي إلى

بناء الدولة''. بيد أنه أكد أن أحزاب المعارضة، خلاف ذلك، يجب أن تتعهد بالالتزام بسيادة القانون.

٨٤ - وأشارت البعثة إلى الدور الحيوي الذي تقوم به الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في نزع فتيل التوترات السياسية وبناء الثقة بين أعضاء المعارضة وائتلاف التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية الحاكم. وفي هذا الصدد، اعترف أعضاء المعارضة البرلمانية بأن المناخ السياسي طرأ عليه تحسُّن في الأسابيع الأخيرة. وتم الإقرار بأن ''رياحا جديدة من الديمقراطية'' قد انتشرت في المؤسسات البرلمانية. إلا أنه لا تزال هناك بعض الشواغل التي تشمل ضرورة إيجاد حل سياسي لمستقبل السيناتور بيمبا. وأُبلغت بعثة المجلس بأن مجلس الشيوخ قد مدد الإذن الممنوح للسيناتور بيمبا للبقاء خارج البلاد لأسباب طبية حتى نهاية شهر تموز/يوليه. وأكد رئيس مجلس الشيوخ الحاجة إلى إيجاد حل سياسي لا حل قضائي لمستقبل بيمبا.

٨٥ - ودعا أيضا أعضاء المعارضة إلى إقامة حوار مباشر بين المعارضة والرئيس، الأمر الذي اعتبروه لازما لاستعادة الثقة بين أحزاب المعارضة والتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية. كما يتعين على الحكومة أن تحترم تماما حقوق الإنسان لأعضاء المعارضة ومؤيديهم.

٨٦ - وشددت البعثة على أهمية مواصلة دعم وبناء قدرة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وأكد رئيس الجمعية الوطنية التزام البرلمان بتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية وإصلاحات شؤون الحكم. وأشار إلى أن أحزاب المعارضة قد ترأست لجنتين هامتين من لجان الجمعية الوطنية بما في ذلك اللجنة السياسية والقانونية. وفي ١٤ حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا بشأن مركز المعارضة، علاوة على ذلك، التزمت الجمعية الوطنية بممارسة مهامها الرقابية في ما يتعلق بالحكومة. ولوحظ في هذا الشأن أن أعضاء البرلمان قد فحصوا بدقة برنامج الحكومة وميزانيتها وسوف يعالجون مسألة اللامركزية، بما في ذلك اعتماد قانون بشأن اللامركزية أثناء الدورة البرلمانية الحالية. كما شرع البرلمان في إجراء تحقيقات بشأن أعمال العنف التي وقعت في مقاطعة الكونغو السفلى وفي كينشاسا وأعد اقتراحات لمباشرة عملية تحسين الأوضاع في مقاطعتي كيفو.

٨٧ - وفي ما يتعلق بإجراء انتخابات محلية، لاحظت البعثة أن الحكومة قد اتخذت بعض الخطوات الأولية لإعداد خريطة طريق وميزانية إرشادية لإجرائها. وتتوقع الحكومة أن تجري الانتخابات المحلية بمساعدة الأمم المتحدة والجهات المانحة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

دال – الحالة في محافظتي كيفو

٨٨ – وأعرب جميع المتحاورين مع بعثة المجلس عن قلقهم العميق إزاء التدهور الذي حدث مؤخرا في الوضع السياسي والأمني في محافظتي كيفو. وأوضح الرئيس كابيلا أن الأزمة هي أزمة سياسية وعسكرية وجنائية أيضا. فقد كانت الحكومة تأمل أنه في أعقاب الانتخابات سيتم نزع سلاح كل الجماعات المسلحة المحلية، كما هو جار في مقاطعة إيتوري، حيث تحسنت الأوضاع الأمنية بشكل كبير. غير أن الجماعات المسلحة المحلية في محافظتي كيفو، بمن فيها أنصار نكوندا ومقاتلو الماي – ماي، وكذلك الجماعات المسلحة الأجنبية، مثل قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا، استمرت في زعزعة استقرار المنطقة وارتكاب الفظائع ضد السكان المحليين.

٨٩ – وأكد الرئيس كابيلا والوزراء التزامهم بالتعجيل بإيجاد حل للوضع في محافظتي كيفو. وأعربت الحكومة عن عزمها على تيسير عقد اجتماع مائدة مستديرة، في أقرب وقت ممكن، يضم ممثلين لمختلف الطوائف في محافظتي كيفو، والذي يؤمل أن يتيح للمجتمعات المحلية إمكانية التوصل إلى حل دائم للنزاع الدائر في المنطقة. وأعرب بعض محاوري البعثة من ممثلي محافظتي كيفو عن تحفظاتهم بشأن اجتماع المائدة المستديرة المقترح. ففي رأيهم لا يمكن إيجاد حل للوضع في محافظتي كيفو إلا عن طريق تعاون البلدان المجاورة. وفي غضون ذلك، رأى مجلس الشيوخ أن عقد اجتماع فيما بين المؤسسات، يضم الحكومة والقيادة العسكرية ومجلس الشيوخ وأعضاء الجمعية الوطنية، سيكون مفيدا في ضمان اتباع نهج متناسق وموحد من جانب الحكومة بشأن الوضع في محافظتي كيفو.

٩٠ – وذكر الرئيس كابيلا – وتردد هذا الرأي على مستويات أخرى في الحكومة – أنه سيلزم بذل جهود سياسية ودبلوماسية لمعالجة مسألة وجود حوالي ٠٠٠ ٦ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أقام كثير منهم علاقات وشيجة مع المجتمعات المحلية في المنطقة. لكن الرئيس كابيلا أضاف قائلا بأنه لا ينبغي استبعاد حل عسكري لمعالجة مسألة الجماعات المسلحة في محافظتي كيفو، بما فيها الجماعات المسلحة المحلية، حيث تواصل تلك الجماعات ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد السكان المحليين، ومن بينها أعمال العنف الجنسي. وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع رواندا على اتخاذ خطوات إضافية لتهيئة ظروف مواتية تساعد على عودة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولقد أعرب رئيس مجلس الشيوخ عن الرأي نفسه خلال اجتماع البعثة مع مجلس الشيوخ. واعترف الرئيس أيضا بأن عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل انتهاك حقوق الإنسان، وتعهد بمواصلة اتخاذ تدابير ترمي

إلى وضع حد للإفلات من العقاب في هذا الصدد، على كل مستوى من مستويات التسلسل الهرمي.

٩١ - وحثت البعثة محاوريها على التعجيل باعتماد استراتيجية واضحة تركز على الوسائل السياسية والدبلوماسية لإنهاء النزاع الدائر في محافظتي كيفو ومعالجة أسبابه الجذرية الطويلة الأمد، بما فيها التوترات فيما بين الجماعات العرقية والتظلمات المتعلقة بالأراضي، والأحوال الأمنية والاقتصادية والبعد الإقليمي. وشددت البعثة على ضرورة إيلاء الأولوية لاتباع نهج سياسي حيال الصراع واجتناب أي محاولات لفضه بالوسائل العسكرية. وأقرت بأن العلاقات مع رواندا تشكل عاملا حاسما في حل هذه المسألة. وأكدت على ضرورة قيام الحكومة بإبلاغ الشعب الكونغولي والمجتمع الدولي بشكل مناسب عن نواياها بشأن محافظتي كيفو وغير ذلك من المسائل السياسية. وأعلنت البعثة استعداد مجلس الأمن وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة السلطات في وضع استراتيجية شاملة من هذا القبيل.

هاء - العلاقات الإقليمية

٩٢ - وصف الرئيس كابيلا علاقة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالبلدان التسعة المجاورة بأنها علاقة ''جيدة''. وأضاف قائلا إن علاقة بلده مع رواندا قد تحسنت، ولكنها بحاجة إلى مزيد من التحسُّن. وقد ساعدت مبادرات عديدة على تعزيز توقعات تطبيع العلاقات الثنائية مع رواندا، بما في ذلك إعادة انطلاق الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى والتوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وشجعت البعثة محاوريها، وخاصة الرئيس كابيلا، على بذل جهود إضافية بهدف تطبيع العلاقات الثنائية مع رواندا، بما في ذلك عن طريق تبادل السفراء. وقد فتحت جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل مكتبا لها في أوغندا.

٩٣ - ووافق الرئيس من حيث المبدأ على ضرورة تطبيع العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. لكن سيتعين البت في عدد من القضايا الحاسمة قبل أن يتمكن البلدان من تبادل السفراء، ومن بينها إيجاد حل لمشكلتي نكوندا وقوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي غضون ذلك، ستنظم جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤتمر القمة المقبل لمنطقة البحيرات الكبرى في كينشاسا. وأعرب الرئيس كابيلا عن تطلعه إلى استقبال الرئيسين كاغامي وموسيفيني في بلاده بهذه المناسبة.

واو – إصلاح قطاع الأمن

٩٤ – شددت الحكومة على أهمية تولي البلاد عملية إصلاح قطاع الأمن بنفسها. وكانت الحكومة قد وضعت استراتيجية بشأن مستقبل الجيش الكونغولي. وقررت الحكومة، في ضوء القيود المالية والتشغيلية التي تواجهها حاليا، بما في ذلك الافتقار إلى تدريب عدد كبير من الجنود، إعطاء الأولوية لتدريب لواءين أو ثلاثة ألوية من النخبة المدربة تدريبا جيدا والمجهزة التي ستركز على معالجة الشواغل الأمنية للبلاد. وسيُشكل ما تبقى من القوات المسلحة ضمن ''جيش للتنمية'' سيشارك في إعمار البلاد، بما في ذلك إصلاح البنى الأساسية الرئيسية والمشاريع الزراعية. وسيتم إطلاع الجهات المانحة في أيلول/سبتمبر على خطة الحكومة، بما في ذلك تقييم للاحتياجات الخاصة بغية الحصول على دعمها. وأشار وزير الدفاع أيضا إلى أن تحسن العلاقات المدنية العسكرية يشكل أولوية أساسية.

٩٥ – وفي غضون ذلك، ستنظم الحكومة في تموز/يوليه اجتماع مائدة مستديرة يضم شركاءها الدوليين بهدف تحديد مسار حيوي لإتمام عمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودمج الجيش، بما في ذلك إصلاح اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشددت البعثة بوضوح على ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة دمج الجيش. ولاحظت البعثة أن مزيدا من التقدم قد تحقق في عملية إصلاح الشرطة، التي ينبغي الآن توطيدها. وانتهت الحكومة وشركاؤها الدوليون من وضع برنامج شامل طويل الأجل لإصلاح الشرطة، يشمل خطة للإصلاح ومشروع إطار قانوني. ومن المتوقع أن تعتمد الحكومة قريبا خطة الإصلاح ومشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح الشرطة، وأن تعتمدها بعد ذلك الجمعية الوطنية.

٩٦ – والتمست الحكومة توضيحا أيضا بشأن أحكام الحظر المفروض على توريد الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وأوضحت البعثة أن نظام الحظر لا ينطبق على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولا على وحدات الشرطة الكونغولية المتكاملة. كما أحاطت علما بجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز النظام القضائي.

زاي – الحالة الاقتصادية – الاجتماعية

٩٧ – أعربت البعثة عن قلقها إزاء الحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك بطء انتفاع السكان بفوائد السلام عقب إجراء الانتخابات. وأشار الرئيس والحكومة إلى أن الحكومة قد وضعت ميزانية، الأمر الذي سيتيح للحكومة، في رأيهم، تناول المهام ذات الأولوية المحددة في برنامجها فقط. فنقص الموارد وشروط خدمة الديون الثقيلة تمنع الحكومة من تنفيذ برنامج اجتماعي واقتصادي أكثر طموحا. غير أن

الحكومة بدأت تتخذ خطوات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وتهيئة مناخ موات للاستثمار الخاص، بما في ذلك التصدي للفساد، وإعادة النظر في عقود التنقيب عن المعادن ووضع الأطر القانونية اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية.

حاء – الدعم المقدم من المجتمع الدولي

٩٨ – التمست البعثة آراء القيادة الكونغولية بشأن أفضل الطرق التي يمكن بها للمجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرحلة الجديدة اللاحقة للانتخابات، بما في ذلك من خلال ترتيب لإجراء مشاورات منتظمة تعمل على تعزيز الحوار السياسي. ولوحظ أن شكلا جديدا من الشراكة بات مطلوبا، قوامه احترام المجتمع الدولي لسيادة البلد ''المستردة''. وينبغي ألا يغيب عن ذهن المجتمع الدولي تولي البلاد زمام الأمور حين يتعلق الأمر برسم طريق البلاد نحو الانتعاش والاستقرار السياسي وأن يحترم ذلك ويشجعه. وقال الرئيس إنه مستعد لتقبل مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي الذي ينبغي أن يتم بصورة مباشرة مع المؤسسات الكونغولية المعنية. وسواء أُجري ذلك الحوار بشكل منظم أو رسمي، فتلك مسألة فنية يمكن تسويتها بسهولة، ولكن المهم هو عدم الارتداد إلى صيغة اللجنة الدولية لدعم العملية الانتخابية. ومن المهم أيضا أن تكيّف بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نهجها وموقفها حسب الواقع الجديد. وأعرب الرئيس عن أمله في ألا يؤدي تركيز المجتمع الدولي على الأزمات الأخرى في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم من تقليل الدعم الذي يقدمه لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأضاف أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ''بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي''، بما في ذلك استمرار وجود لحفظ السلام تابع للأمم المتحدة على الأقل لمدة أربعة وعشرين شهرا إضافية.

ياء – توصيات

٩٩ – إن البعثة، إذ تؤكد من جديد أهمية العناصر الواردة في اختصاصاتها، توصي بما يلي:

(أ) أن تسعى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إيجاد حل للأزمة في محافظتي كيفو من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وتؤكد البعثة أيضا أن تجربة ''الخلط'' في كيفو الشمالية ينبغي إنهاؤها والاستعاضة عنها بعملية ''دمج'' حقيقية، بما يتفق مع مبادئ التكامل في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ب) أن تواصل حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا السعي من أجل تحسين علاقاتهما الدبلوماسية؛

(ج) أن تنفذ السلطات الكونغولية إصلاح قطاع الأمن باعتباره مسألة ذات أولوية، بغية توطيد إنجازات عملية إصلاح الشرطة واستكمال اندماج جميع وحدات الجيش، وفي الوقت ذاته إتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(د) أن يقوم الشركاء الدوليون لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتنظيم وتنسيق ما يقدمونه من دعم لإصلاح قطاع الأمن كي تزيد كفاءته إلى أقصى حد؛

(هـ) أن تنظم السلطات الكونغولية نفسها هي وشركاؤها الدوليين الرئيسيين بحيث يتسنى مواصلة الحوار السياسي.

خامسا – خاتمة

١٠٠ – يود أعضاء بعثة الأمم المتحدة الموفدة إلى أفريقيا الإعراب عن اعتزازهم بالفرصة التي أُتيحت لهم وتبادلوا بفضلها الآراء مع الشركاء الأفريقيين بشأن طائفة متنوعة من المسائل المطروحة على مجلس الأمن. وكانت المناقشات، في رأيهم، مفيدة وبنّاءة. وأخيرا، فباسم مجلس الأمن، يود السفراء كومالو وجونز باري وفوتو بيرناليس ودي لا سابلبير أن يسجلوا، وقد قاد كل منهم قسما من البعثة، امتنانهم للحكومات التي استضافتهم ولسائر محاوريهم لما أبدوه من كرم الضيافة وما قدموه من دعم وما كرسوه من وقت. ويودون، أيضا، الإشادة بزملائهم في المجلس لروحهم السباقة إلى المشاركة ولإسهامهم في نجاح البعثة. وختاما، يودون الإعراب عن تقديرهم للأمانة العامة لما أمدتهم به من دعم.

المرفق الأول

تشكيل البعثة واختصاصاتها

السفير أوليفيه بيلي (بلجيكا)

السفير وانغ غوانغيا (الصين)

السيد لازار ماكويات – سافوس (الكونغو)

السفير جان مارك دي لا سابلبير (فرنسا)

السفير ليسلي كريستيان (غانا)

السيد راشمات بودمان (إندونيسيا)

السفير ألدو مانتوفاني (إيطاليا)

السفير ألفريدو سوسكام (بنما)

السفير جورج فوتو بيرناليس (بيرو)

السيد طارق علي فرج هـ. الأنصاري (قطر)

السفير قسطنطين دولغوف (الاتحاد الروسي)

السفير بيتر بوريان (سلوفاكيا)

السفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا)

السفير إيمير جونز باري (المملكة المتحدة)[أ]

السفير زلماي خليل زاد (الولايات المتحدة)[ب]

(أ) أديس أبابا والخرطوم وأكرا فقط. وسيقوم السيد ويليام برينسيك بتمثيل الولايات المتحدة في رحلة البعثة إلى أبيدجان وكينشاسا.

(ب) أديس أبابا والخرطوم وأكرا فقط. وسيقوم السيد ويليام برينسيك بتمثيل الولايات المتحدة في رحلة البعثة إلى أبيدجان وكينشاسا.

الاختصاصات

البعثة الموفدة إلى أديس أبابا وأكرا

بقيادة السفير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) والسفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا)

١ - تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بأفضل الطرق المتاحة لتوطيد العلاقة إلى أقصى حد بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبوجه خاص الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك فيما يتعلق بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - مناقشة آليات إقامة روابط أوثق في مجالات منع نشوب الصراعات والوساطة والمساعي الحميدة وحفظ السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك بناء السلام، وتحديد المجالات التي تتطلب تركيزا خاصا من أجل إحراز المزيد من التقدم.

٣ - مناقشة سبل ووسائل دعم وتحسين قاعدة موارد هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وقدراته بصورة مستمرة.

٤ - تبادل وجهات النظر عن الأوضاع الأفريقية الأوسع نطاقا التي تهم كلا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والترحيب بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمسائل تشمل على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

- السودان: تيسير تنفيذ النهج المرحلي إزاء حفظ السلام، بما في ذلك نشر العملية المختلطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛
- الصومال: عملية المصالحة الوطنية؛ والتقدم المحرز في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والتحديات التي تواجهها: دور الأمم المتحدة في المستقبل؛
- تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى: إمكانات نشر بعثة للأمم المتحدة؛
- كوت ديفوار: المرحلة الانتقالية السياسية، بما في ذلك الانتخابات؛
- جمهورية الكونغو الديمقراطية: التقدم المحرز في مرحلة ما بعد الانتخابات والتحديات القائمة؛
- إثيوبيا/إريتريا: تنفيذ قرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا؛

- منطقة البحيرات الكبرى (جيش الرب للمقاومة): التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة والجهود المستمرة لحل هذه المشكلة.

٥ - الثناء على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتحقيق سلام دائم في أفريقيا، والنظر في أفضل السبل لإقامة علاقات أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما يتماشى مع خطة السنوات العشر المعدة لبناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي.

البعثة الموفدة إلى السودان

بقيادة السفير إيمير جونز باري (المملكة المتحدة) والسفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا)

١ - إعادة التأكيد على التزام مجلس الأمن بسيادة السودان، ووحدته، وسلامة أراضيه وعزم المجتمع الدولي على مساعدة السودان على تحقيق تنمية في جو من السلام والازدهار، واستعراض تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٢ - تشجيع حكومة السودان والأطراف غير الموقعة على المشاركة البناءة في عملية سلام دارفور بغية إيجاد سلام دائم في السودان، وبخاصة دعم المحادثات المقبلة المقرر أن يجريها المبعوث الخاص للأمم المتحدة والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور.

٣ - تشجيع جهود الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة بالتشاور مع حكومة السودان للتوصل دون تأخير إلى اتفاق كامل بشأن الوثيقة الختامية لأديس أبابا وتنفيذها كاملة، وقد نصت تلك الوثيقة على إعادة تنشيط العملية السياسية، وتعزيز وقف إطلاق النار، واتباع نهج ثلاثي المراحل لحفظ السلام: مجموعة تدابير للدعم الخفيف (المرحلة الأولى)، ومجموعة تدابير للدعم القوي (المرحلة الثانية)، وعملية مختلطة (المرحلة الثالثة).

٤ - تشجيع جميع الأطراف على التنفيذ التام لاتفاق وقف إطلاق النار.

٥ - التأكيد على الحاجة إلى أن تنفذ جميع الأطراف تنفيذا تاما التزاماتها في الميادين السياسية، والأمنية، والإنسانية.

البعثة الموفدة إلى كوت ديفوار

بقيادة السفير جورج فوتو – بيرناليس (بيرو)

١ – الترحيب بتبنّي الأطراف الإيفوارية عملية السلام في إطار اتفاق واغادوغو.

٢ – تشجيع الأطراف على تنفيذ جميع أحكام الاتفاق والاتفاقات اللاحقة بأكملها وبحسن نية، والإعراب عن استعداد المجلس لمساعدتها في هذا الصدد.

٣ – الترحيب بتشديد الأطراف الإيفوارية والميسِّر على أن مواصلة الأمم المتحدة تقديم المساعدة أمر ضروري لعملية السلام. والقيام، بمشاركة الأطراف الإيفوارية وبالتنسيق مع عملية التيسير، بتحديد دور الأمم المتحدة في متابعة عملية السلام. وتأكيد أهمية التقيد بالحدود الزمنية المتفق عليها.

٤ – التشديد على أهمية التوصل إلى تسوية دائمة ونهائية للأزمة، وبالتالي أهمية مصداقية العملية برمّتها. وإعادة التأكيد، بصورة خاصة، على التزام مجلس الأمن بمصداقية الانتخابات التي ينبغي كفالتها بالتصديق على الخطوات الرئيسية للعملية الانتخابية. والإشارة إلى ضرورة تنفيذ عمليات نزع أسلحة المقاتلين السابقين والمليشيات وتحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين بطريقة تتسم بالمصداقية، على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاق واغادوغو.

٥ – مناشدة الأطراف العمل على تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة، بوسائل منها على وجه الخصوص ضمان التزام وسائط الإعلام للحياد.

٦ – الإشارة إلى أن المجلس سينظر في نظام الجزاءات بغية المساهمة في عملية السلام، مع مراعاة التنفيذ السلمي لاتفاق واغادوغو.

٧ – تشجيع الأطراف الإيفوارية على العمل، لدى تنفيذها اتفاق واغادوغو، على كفالة حماية المدنيين المستضعفين، لا سيما الأطفال والنساء والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات المتضررة من الأزمة.

البعثة الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية

بقيادة السفير جان مارك دي لا سابلبير (فرنسا)

١ - إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بمساعدة السلطات الكونغولية على تعزيز السلام والحكم الديمقراطي وسيادة القانون في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتأكيد على أن الولاية الجديدة المسندة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المحددة في القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧) تمثل إسهاما هاما من قبل الأمم المتحدة في هذا المسعى.

٢ - الترحيب باعتماد برنامج الحكومة، ولا سيما عقد الحكم الوارد فيه، والتشديد على ضرورة قيام الحكومة على وجه السرعة بتنفيذ العقد وموافاة سكان البلد بفوائد السلام.

٣ - حث كافة الأحزاب السياسية على أن تواصل التزامها بالعملية السياسية والمصالحة الوطنية وفقا للإطار الدستوري وللقانون. ودعوة السلطات المنتخبة ديمقراطيا إلى احترام المجال والدور المسندين إلى أحزاب المعارضة بموجب الدستور من أجل ضمان مشاركتها الفعلية في الحوار السياسي الوطني.

٤ - التشديد على أهمية وضع استراتيجية للأمن الوطني والتخطيط لإصلاح قطاع الأمن وتنفيذه على سبيل الاستعجال من أجل إنشاء مؤسسات أمنية احترافية في مجالات الدفاع والشرطة وإقامة العدل تحظى بإدارة جيدة وتعمل على حماية المدنيين وتتصرف وفقا للدستور وفي إطار احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والتأكيد أيضا على أهمية نزع سلاح المقاتلين الكونغوليين والأجانب وتسريحهم، وإعادة توطينهم أو إعادتهم إلى الوطن حسب الاقتضاء، وإعادة إدماجهم. واستكشاف الخطوات التالية التي يتعين على السلطات الكونغولية وشركائها الدوليين اتخاذها في هذا الصدد.

٥ - إجراء مناقشة مع السلطات الكونغولية بشأن سبل ووسائل نزع فتيل التوترات الحالية ومباشرة خطة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما في مناطق كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. ودعوة السلطات الكونغولية إلى تكثيف جهودها من أجل وضع حد للإفلات من العقاب وضمان حماية فعلية للسكان في شتى أنحاء البلد.

٦ - الإعراب عن قلق المجلس إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما منها الانتهاكات المرتكبة من قبل المليشيات الكونغولية والجماعات المسلحة الأجنبية، بل وأيضا من قبل عناصر من قوات الأمن الكونغولية.

٧ - تشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على عقد ترتيب فعلي مع شركائها الدوليين الرئيسيين لإجراء مشاورات منتظمة تشجع على إقامة حوار سياسي.

٨ - الترحيب بتوقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وتشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة العمل مع البلدان المجاورة لها من أجل تسوية مشاكل الأمن والحدود المشتركة بين بلدان المنطقة تسوية بناءة. وتشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التصديق على ميثاق الاستقرار وعلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل مع كافة البلدان المجاورة.

المرفق الثاني

بيان مشترك أقره مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

١ - إذ نشير إلى أن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين؛

٢ - وإذ نشير إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن التنظيمات الإقليمية؛

٣ - وإذ نشير إلى ولاية مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بصون السلام والأمن في أفريقيا، كما نص على ذلك في الأحكام ذات الصلة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛

٤ - وإذ نشير إلى البيانات الرئاسية وقرارات مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن بشأن العلاقة بين الهيئتين؛

٥ - وإذ نقر بإسهام الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والأمم المتحدة في تعزيز السلام في أفريقيا؛

٦ - وإذ نؤكد أهمية دعم هيكل السلام والأمن الأفريقي، وفي هذا السياق نشجع تنفيذ برنامج السنوات العشر لبناء القدرات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

٧ - نلتزم في اجتماعنا المشترك هنا اليوم بتطوير علاقة أقوى وأكثر اتساما بالهيكلية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن في مجالات من بينها منع المنازعات وإدارتها وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك إعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع، وكذلك تبادل المعلومات بشأن حالات النزاع المدرجة في جدول أعمال كلا الهيئتين.

٨ - نعرب عن تأييدنا لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في إطار المفوضية في جميع الحالات ذات الصلة، مثل التخطيط واللوجستيات، ولا سيما إنشاء قدرات لحفظ السلام تتوفر لها موارد كافية، وكذلك في ميادين منع النزاعات وإدارتها وحلها.

٩ - ونعلق أهمية خاصة على إنشاء قوة أفريقية احتياطية.

١٠ - واتفقنا على النظر في أساليب دعم وتحسين قاعدة الموارد وقدرات الاتحاد الأفريقي بطريقة مستمرة بما في ذلك الاعتماد على التقرير المقبل للأمين العام. وسنضع في الاعتبار،

عند القيام بذلك، أنه عند اتخاذ مبادرات لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الاتحاد الأفريقي يعمل أيضا باسم المجتمع الدولي، وسنبحث إمكانية تمويل عملية حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي أو الخاضعة لسلطته، حسبما هو مطلوب في قرار جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Dec.145 (VIII)).

١١ - ونوافق على تعزيز العلاقات بين جميع الهياكل المختصة بمجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك هيئاتها الفرعية.

١٢ - واتفقنا على عقد اجتماعات مشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن مرة كل سنة على الأقل، سواء في أديس أبابا أو في نيويورك.

١٣ - ونعرب عن تأييدنا لإقامة تعاون أوثق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، لا سيما بشأن منع النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام.

١٤ - ونشجع تبادل الخبرات بشأن أساليب العمل بين الهيئتين.

١٥ - ونشجع إجراء مشاورات أوثق بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن عند إعداد القرارات بشأن المسائل التي تؤثر على السلام والأمن في أفريقيا.

١٦ - وتدعيما لعلاقاتنا، سننظر في كيفية تحسين فعالية جهود السلام للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أفريقيا بأفضل طريقة، وكيفية تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونتطلع إلى المزيد من إمعان النظر بصورة مشتركة في الاجتماع المقبل.